

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/42
10 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٤١٤ التي عقدها مجلس الأمن، في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة برواندا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"ما يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الموصوفة في تقرير الأمين العام بشأن رواندا (S/1994/924) وتقارير الاحاطة الاعلامية الشفوية التي أدلت بها الأمانة العامة، والسائدة في رواندا وبلدان المنطقة حيث يتجمع ملايين من المشردين واللاجئين في ظروف شديدة القسوة من ناحيتي الغذاء والمرافق الصحية على السواء.

وإن مجلس الأمن إذ يضع في اعتباره هذه الحالة الشديدة الخطورة يعتبر أن المهمة الفورية التي يتعين القيام بها حاليا هي الاستجابة للأزمة الإنسانية الضخمة التي نجمت عن تنقلات السكان. وتحقيقا لهذه الغاية، يعرب المجلس عن تقديره لجميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين استجابوا لهذا التحدي الإنساني ويشجعهم جميعا على مواصلة وتكثيف جهودهم، خاصة في إقليم رواندا، بهدف التخفيف قدر استطاعتهم من وطأة الحالة التي يعانيها السكان الذين فروا من مساكنهم وقراهم.

ويعتقد المجلس كذلك أن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بسرعة تعتبر عنصرا أساسيا في تطبيع الحالة في رواندا. وفي هذا الصدد، يدين المجلس بقوة المحاولات الرامية إلى تخويف اللاجئين التي يضطلع بها من يحاولون منعهم من العودة إلى رواندا. ويحث القيادة السابقة لرواندا ومن يتولون المسؤولية السياسية في مخيمات اللاجئين على التعاون مع ممثلي الحكومة الحالية في جهود المصالحة والاعادة إلى الوطن والتوقف حالا عن المحاولات والحملات الدعائية الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في رواندا وحض اللاجئين على البقاء في المنفى.

وعلاوة على ذلك، يرحب مجلس الأمن بإعلان الحكومة الجديدة لرواندا عن استعدادها للتشجيع على عودة اللاجئين والمشردين وضمان حمايتهم وحقوقهم القانونية وإتاحة وصول المعونة إلى من يحتاجون إليها في سائر أرجاء البلد. وهو يعتبر الحكومة الجديدة لرواندا مسؤولة عن القيام، على وجه السرعة بتنفيذ هذه التعهدات التي هي أمر أساسي لتعجيل عودة اللاجئين إلى رواندا.

ويدعو المجلس أيضا حكومة رواندا إلى كفالة عدم اتخاذ أي إجراءات انتقامية ضد من يرغبون في العودة إلى مساكنهم واستئناف أشغالهم. وتحقيقا لهذه الغاية، يشجع المجلس حكومة رواندا على التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع لجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٣٥ (١٩٩٤)، في ضمان إحضار المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في رواندا، ولا سيما جريمة إبادة الأجناس إلى العدالة عن طريق آلية أو آليات مناسبة تكفل إقامة محاكمات نزيهة ومحيدة وفقا للمعايير الدولية للعدالة. وفي هذا السياق، يرحب المجلس بالبيان الذي أدلت به حكومة رواندا مؤخرا وأيدت فيه إنشاء محكمة دولية كما يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/879) المتعلق بإنشاء لجنة الخبراء وتعيين أعضائها (S/1994/906) ويحث اللجنة على تقديم النتائج التي تخلص إليها في أقرب وقت ممكن.

ويرحب مجلس الأمن بما يعتزمه الأمين العام من تكييف المهام العملية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وفقا لتغير الوضع، وذلك في إطار قرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤).

ويؤكد مجلس الأمن أن الوزع الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا سيمثل عنصرا هاما من أجل تهيئة بيئة أكثر أمنا من شأنها أن تعجل من عملية عودة اللاجئين والمشردين وتحول دون حدوث مزيد من التنقلات السكانية، ولا سيما من المنطقة الإنسانية الآمنة، ومما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة في البلدان المجاورة. ومن الأهمية بمكان أن يتم دونما مزيد من التأخير وزع الوحدات التي ستكون جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وأن تقدم إليها، في أقرب وقت ممكن، المساعدة التقنية التي تحتاجها لهذا الغرض.

ويلاحظ المجلس أيضا أهمية وزع مراقبين مدنيين في إقليم رواندا مسؤولين عن رصد إقامة مناخ أكثر أمنا، ويرحب في هذا الصدد بالتدابير التي ارتآها المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان في إطار ولايته بمساعدة بعض الدول الأعضاء.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن اتفاق أروشا للسلم يشكل، حسبما يؤكد الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/924)، إطار مرجعيا مناسباً لتعزيز المصالحة الوطنية في رواندا. ويذكر المجلس حكومة رواندا بمسؤوليتها في لمّ شمل شعبها من جديد في مصالحة وطنية. وفي هذا الصدد، يثني المجلس على البلدان المجاورة لرواندا وعلى منظمة الوحدة الإفريقية لالتزامها ومساعدتها في سبيل حل النزاع في رواندا ويشجعها على مواصلة تعزيز الاستقرار في البلد وفي المنطقة بأسرها. ويعتقد مجلس الأمن أن البلدان المجاورة مسؤولة من جانبها أيضا عن كفالة عدم استخدام أراضيها لموالة زعزعة استقرار الحالة".

— — — — —